الشؤون الاقتصادية الحاضرة (١)

(١)

المسائل المتعلقة بالقطن

المساحة القطنية — راجع المجلس القانون والقرارات الوزارية فى شأن تحديد الزمام لسنة ١٩٣٢ بالربع فى مناطق الاصناف المختلفة و بثلاثين فى المائة فى مناطق السكلاريدس ، ورأى بالارتياح ان الحكومة قد احتاطت الاحتياط اللازم لمنع التلاعب الذى أفسد مفعول القوانين السابقة . وهى على ثقة تامة من ان الحكومة ستنفذ ذلك القانون بكل دقة وشدة ليأتى بالمفعول الذى وضع من أجله .

المؤتمر العام لمؤقطان الطويلة الشعرة — ان الحوادث التى طرأت منذ قدم للحكومة فى العام الماضى طلب عقد هذا المؤتمر قد نوعت المركز بعض الشىء ، لأنه قد تبين ان استنبات الأقطان الطويلة الشعرة فى السودان مقضى عليه بعدم النجاح كما أعلن ذلك القائمون بأمره فى تقاريرهم الرسمية وفى اذاعاتهم المختلفة . وكذلك لا يتسنى التكهن بما سيؤول اليه أمر زراعة القطن الطويل التيلة فى الأقطار الأخرى أزاء هذا الهبوط المستمر فى الأسعار والانقلاب الاقتصادى العظيم فى العالم ، ولا بما يكون الشأن مع

(١) اجتمع مجلس ادارة النقابة الزراعية المصرية العامة أيام ١٢ ، ١٣ ، ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣١ وتباحث فى معظم المسائل المتعلقة بالضائقة الحاضرة مما له اتصال بالحالة الزراعية ، وبعد وضع هذه الاقتراحات التالية ، رفعها للحكومة

روسيا وهى التى قد اعتزمت التوسع فى انتاج القطن الطويل الشعرة انفاذاً لبرنامجها الموضوع لخمس سنين تأتى . فلهذه الأسباب رأت الهيئة انه يحسن أرجاء الدعوة إلى هذا المؤتمر حتى تنجلى الحالة العامة عن أمور صريحة يستطاع استجلاء غوامضها بالتحريات الدقيقة .

الدعوة الى مؤتمر عام للبلدان التى تنتج القطن — قد أخذت الحكومة أخيراً بهذا الرأى ووجهت الدعوة إلى حكومة الولايات المتحدة . وبالنظر إلى ما كان من تردد تلك الولايات ، وقد يفسر هذا بما طرأ اخيراً من الأضراب والتقلقل فى السوق القطنية وحيرة الحكومة الامريكية فيما تختطه لنفسها من خطة ترمى بها إما إلى أنقاص الأنتاج أو إلى تغريق الأسواق بطريقة الدمبن (Damping) وذلك بنفح الأعانات المالية والجوائز للمصدرين وفتح الاعتمادات الطويلة الأجال للمستوردين . فما كان اقتراحه مفيداً فى ديسمبر من العام الماضى اصبح الآن بحكم ما ذكرنا غير مجد إلى أن تظهر الوجهة التى ستوليها امريكا شطرها .

مشكلة رطوبة القطن — هذه المسألة قد حلت مبدئياً بين الغزالين والمصدرين عقب اقرارها فى شهر يناير المنصرم فى جلسة مؤتمر القطن الدولية التى عقدت فى القاهرة ولم يبق تحت البحث الا طرق التنفيذ العملية. فترجو الهيئة من وزارة المالية أن لا تبطىء فى اقرارها ، كما ترجو أن تضعها على أساس كفيل بمصلحة الفريقين .

قانون منع غش الأقطان فى الملابس — لم يبت إلى الآن فى أمر هذا القانون فظل مطروحاً لدى الجمعية العمومية التشريعية فى محكمة

الاستئناف المختلطة لنقط خلافية بسيطة كان من المصلحة ان يبادر بتسويتها ليكون هذا القانون نافذاً منذ أول هذا الموسم. فالهيئة ترجو عناية الحكومة بهذا الشأن لما له من كبير الفائدة .

لائحة اصلاح نظام بورصة ميناء البصل — هذه المسألة التى أجاب عنها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فى يناير سنة ١٩٣١ بأنها ستنفذ فوراً والتى جاء فى الصحف أخيراً أن الهيئة التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلطة قد أقرت لائحتها لم يبق لادخالها فى حيز التنفيذ الا أن تصح عزيمة وزارة المالية على ذلك

وقد علمت الهيئة فى جلسة هذا اليوم ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣١ ان المرسوم سيصدر فى هذا الأسبوع فكان ذلك داعية اغتباط لانتهاء هذه المعضلة التى طال أمدها .

الضريبة الامريكية والضريبة الهندية — لم تذع الحكومة أى بيان عن المساعى التى عسى أن تكون قد بذلتها لازالة هذه الضريبة . وجل ما علم أن مستربيرس بصفته مندوبا عن شركة بنك مصر للاقطان قد سافر إلى أمريكا فى الربيع الماضى وعلم أن هناك أملا فى تعديل فئة هذه الضريبة وخفضها الى النصف . ولما كان البرلمان الأمريكى سيعيد النظر فى شهر ديسمبر القادم فى التعريفة الجمركية كلها ، فقد يكون من الملائم بذل مجهود جديد لهذا الشأن الخطير . ومن دواعى الأسف أنه ورد فى نشرة حديثة لمحل الخواجات شيكوريل وبارن نبأ مؤيد لما أشاعته الصحف التجارية من أن حكومة الهند قد فرضت هى أيضا ضريبة قدرها ٢٣ قرشا على كل قنطار

يرد موانيها من القطن المصرى لأن السوق الهندية قد أصبحت من أهم الأسواق لحاصلنا المصرى على أثر امتناع أمريكا من شراء قطننا . الابكميات ضئيلة ، فوضع ضريبة مانعة من دخول سوق الهند أومقللة من اقبالها المتزايد على حاصلنا خطب جديد لايكثر بذل أشد المساعى فى تفاديه ان لم يكن الوقت قد فات. أولم يكن الوسيلة قدعدمت . وفى هذه المناسبة ترجو الهيئة من الحكومة تعيين مندوب تجارى اخصائى لمسائل القطن فى الهند ليقوم بأعمال الترويج والترغيب وليطلع الحكومة والأمة على مايجدر بهما اتخاذه من التدابير لتسهيل استيراد القطن لحساب المغازل الهندية .

تخفيض مصروفات حليج القطن — أتفقت فى هذه المسألة أراء النقابة والأراء التى جاءت فى مذكرة السياسة القطنية لوزارة المالية ألا أن اللجنة الحكومية التى نيط بها درس هذه المسألة لم تعين الا أخيرا و إلى كتابة هذه المذكرة لم يتسن لها انجاز عملها . ولما كانت تكاليف القطن وأخصها الحليج ثقيلة الوطأة على المحصول القطنى باسعاره الحالية ومعطلة لتصريفه ، فالمأمول أن توفق تلك اللجنة الى حل سريع مفيد يساعد على رواج القطن المصرى وعلى مقاومة المزاحمة التى نلقاها من جميع البلدان الأخرى ، وأنه لغير جائز بتاتا أن تبقى أجرة حليج قنطار القطن فى الوقت الحاضر ١٦ و١٨قرشاً وأن يستمر فريق من الحلاجين مؤتمرين فيما بينهم على عدم تخفيضها الى الحد المتناسب مع الأسعار الحالية ، وهذا الحد لايسمح بأن تكون أجرة الحليج أكثر من عشرة قروش للقنطار فى النهاية العظمى .

ضريبة القطن ورسم التصدير — علمت النقابة بارتياح بعد جهادها منذ تأسيسها فى سبيل الغاء هذه الضريبة . أن الحكومة سمحت أخيراً

بألغاء نصف ما كان باقيا منها أى عشرة قروش فبقيت عشرة قروش لم تلغ ولكن حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة صرح بانه مستعد لالغائها أيضا اذا رأى وجوب ذلك . ولعل دولته يرى الآن الا مندوحة عن انفاذه وعده خصوصاً وقد جدّ عاملان زادا فى تحتيم هذا الالغاء : أحدهما فرض رسم جمركى على القطن المصرى فى الهند . وثانيهما اقتراح منح جائزة تصدير قدرها ريال واحد على كل قنطار تدفعه الحكومة الأمريكية للقطن الخارج من موانيها الى البلدان الأجنبية ، وهذا الاقتراح الذى أرتآه الرئيس هوفر سيقدمه الى مجلس السناتو فى شهر ديسمبر الماضى . وظاهر منه أن الولايات المتحدة تريد بهذا و بمنحها اعتمادات طويلة الأجل للمغازل الأجنبية التى تشترى أقطانها القضاء على كل منافسة لها فى التصدير . فهل يجوز أن تبقى مصر التى مازال معولها على الحاصل القطنى وحده غير قائمة به بما يجب عليها للدفاع عن قطنها ذلك الدفاع الذى لايتسنى الا برفع التكاليف عنه إلى أقصى حد مستطاع حتى لاتبور بضاعتها فى أرضها .

فمع طروء هذين السببين الجديدين لامجال للتردد فى الغاء ضريبة القطن ورسم التصدير أيضاً . و بذلك لا تنقص موارد الخزانة فى الحقيقة ونفس الأمر ، بل تزيد من حيث ان تصريف القطن وأزدياد الرواج فى البلد يحدث نشاطاً فى الأخذ والعطاء وتنتفع منه الخزانة ما يعوض عليها اضعاف ماتضيعه فى هذا السبيل .

طريقة تسليف البنوك على الاقطان وانتفاعها فى بيع مقادير جسيمة من الكنترانات لتغطية البضاعة المرهونة لديها — تفضل حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فاجاب على هذا الاقتراح بكتاب إلى

النقابة بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣١ بما نصه : « لم تغب هذه المسألة عن نظر وزارة المالية وقد تناولتها المناقشات التى دارت فى الاسكندرية مع حضرات مديرى البنوك فى الاجتماع الذى عقد فى الاسكندرية فى الصيف الماضى ، وانى على أتم استعداد لابحث هذا الموضوع بما يستحقه من العناية . »

فالهيئة ترجو أن يتسع وقت دولة رئيس الحكومة لانجاز هذا الوعد إذ أن الضرر الناتج من تلك الطريقة أخذ الآن يتجدد تجدداً ضاغطا على الأسعار ضغطا كبيراً .

حظر البيع تحت القطع — تضمن الجواب الآنف ذكره الوارد من دولة رئيس مجلس الوزراء مانصه . « لا اخالنى فى حاجة لان أؤكد لسعادتكم عظيم اهتمامى بهذه المسألة فقد سبق أن اصدرت التعليمات فى سنة ١٩٢٢ حين كنت وزيراً للمالية باعداد مشروع لتحريم هذه العمليات لما فيها من الضرر الجسيم . وقد أعد مشروع القانون . ولكن الظروف حالت دون أصداره غير أننى أرجو ان أوفق إلى تذليل العقبات التى عاقت هذا الاصدار حتى الآن . » فالهيئة ترجو أن يتسنى لدولة رئيس الحكومة تذليل هذه العقبات وتحقيق امنيته المذكورة التى هى أمنية المنتجين جميعاً .

ادخال بعض تعديلات ضرورية على نظام بورصة العقود — كان جواب دولة الرئيس على هذه المسألة « لا شك فى انكم طالعتم فى مذكرة السياسة القطنية ان وزارة المالية شديدة العناية باصلاح نظام بورصة البضاعة خصوصاً بعد ما ثبت أخيراً ان النظام الحالى لا يفى بغرض حماية المنتجين . » ومن حيث انه لم يدخل على النظام المذكور سوى تعديل فى فئة السمسرة

وأعادة ما فرض من التأمين على بائعى الكنتراتات من غير الاعضاء المنتمين وتجار الصادرات . ومن حيث ان الحكومة نفسها رأت رأى النقابة . ان النظام الحالى لا يحمى المنتجين ، فالهيئة وطيدة الأمل بأن دولة رئيس مجلس الوزراء يوجه عنايته لتحقيق هذه الغاية التى هى أوجب فى الأحوال الحاضرة.

السماح باستعمال بذرة القطن المجروشة لعلف المواشى — ان غلاء ثمن الفول اصبح فى جملة ما يبهظ كاهل الفلاح لأن أردب الفول اغلى من قنطار القطن فى حين ان البزرة قد وصل ثمنها وقتاً ما إلى ما دون الار بعين قرشاً فى الاردب ومن البديهى ان توفير العلف الرخيص يساعد كثيراً على تربية المواشى وفى كثرتها جملة منافع للبلاد من توفير اللحوم والألبان ومولداتها والأسبخة البلدية والاستغناء بذلك عما يستورد من الخارج فاذا اعترض بأن البزرة لا تصلح غذاء للمواشى ، فهذا الاعتراض مردود بما دل عليه الاختبار . وما دام لا ضرر من السماح للمنتجين بالاحتفاظ ببزرتهم التجارية بعد جرشها فلا مبرر للحجر عليهم دون استخدامها فى علف المواشى.

وتذكر النقابة ان هذا الرأى حاز موافقة مبدئية من حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة حين تكلم مع وفدها فى هذا الشأن فى العام الماضى .